



## الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

### الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

اعداد

الاستاذ المساعد الدكتور

مصطفى فاضل كريم الخفاجي

جامعة بابل /كلية الاداب / قسم الاعلام

البريد الإلكتروني Email : [Mustafa.karim@uobabylon.edu.iq](mailto:Mustafa.karim@uobabylon.edu.iq)

الكلمات المفتاحية: فلسفة ، قانون ، ابستمولوجيا ، هايك.

#### كيفية اقتباس البحث

الخفاجي ، مصطفى فاضل كريم، الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون ،  
مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤، المجلد: ١٤، العدد: ٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في

**ROAD**

Indexed في مفهرسة في

**IASJ**

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2024 Volume:14 Issue : 3  
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

## Hayek's epistemology is an analytical study in the philosophy of law

Preparation

Assistant Professor Dr

Mustafa Fadel Karim Al-Khafaji

University of Babylon / College of Arts / Department of Mass Communication

**Keywords** : philosophy, law, epistemology, Hayek.

### How To Cite This Article

Al-Khafaji, Mustafa Fadel Karim, Hayek's epistemology is an analytical study in the philosophy of law, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024, Volume:14, Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

### Adstract:

This study attempts to evaluate Hayek's philosophy of law through the lens of his epistemological views. The aim of the work is an interpretive reconstruction of the theoretical links between Hayek's epistemology and his philosophy of law. From the researcher's point of view, Hayek's theory of knowledge is the starting point for interpreting Hayek's philosophy of law. He concluded that the problem of the ontological basis of law in Hayekian legal philosophy is determined by Hayek's epistemological and epistemological theory. Hayek approached the question of the nature of law in the same epistemological way: general features of law such as "abstraction," "passivity," "case-law style," etc., are taken to derive from the epistemological nature. Hayek addresses the question of the structure of law and its internal dynamics. In conclusion, the researcher formulates the idea of a comprehensive interpretive reconstruction of Hayek's philosophy of law as a project for "cognitive jurisprudence."



That is, in order to reveal the relationship existing in Hayek's interpretive philosophy between his theory of knowledge and his legal philosophy, it is necessary to link, interpret and analyze in order to build that philosophy that combines knowledge and its theories and between law and its philosophy through the set of opinions that Hayek came up with, whether through theory or Through his knowledge in order to build an epistemological, existential and natural basis for law, and these are general features that characterize legal philosophical studies and theories in order to create a developed, dynamic society capable of creating social institutions, and in this way society can create general rules of law that society follows in order to sustain its basic structure that It serves individuals within society to formulate general policy for the relations existing between them, and this is what Hayek wanted in his legal philosophy.

### الملخص

تحاول هذه الدراسة تقدير فلسفة القانون عند هايك من خلال آراء هايك المعرفية من أجل العمل على بناء فلسفة تأويلية للربط والتحليل والتفسير بين النظرية المعرفية عند هايك وفلسفته في القانون .وتوصلنا إلى أن الأساس الوجودي للقانون ومسألة طبيعة القانون في الفلسفة القانونية الهايكية تتحدد من خلال النظرية والطريقة المعرفية عند هايك . ف (التجريد، والسلبية، وأسلوب السوابق القضائية) وما إلى ذلك والتي تعتبر من السمات العامة للقانون يمكن التوصل إليها عن طريق الطبيعة المعرفية. وان القانون قادر على تحقيق المعرفة الشاملة من خلال ما يمتلكه المجتمع المتطور من معرفة لخلق المؤسسات الاجتماعية وهذا ما أراده هايك في نظريته الاجتماعية .وبنفس الطريقة "المعرفية" يتناول هايك مسألة بنية القانون وديناميكياته الداخلية .وفي الختام، يصوغ الباحث فكرة إعادة بناء تأويلية شاملة لفلسفة القانون عند هايك كمشروع "للفقه المعرفي".

اي من أجل الكشف عن العلاقة القائمة في فلسفة هايك التاويلية بين نظريته في المعرفة وبين فلسفته القانونية لا بد من الربط والتفسير والتحليل من أجل بناء تلك الفلسفة التي تجمع بين المعرفة ونظرياتها وبين القانون وفلسفته من خلال مجموعة الآراء التي جاء بها هايك سواء عن طريق النظرية ام عن طريق المعرفة عنده من أجل بناء اساس معرفي ووجودي وطبيعي للقانون وهذه هي سمات عامة تتميز بها الدراسات والنظريات الفلسفية القانونية من أجل خلق مجتمع متطور ديناميكي قادر على خلق المؤسسات الاجتماعية وبهذا يستطيع المجتمع من خلق قواعد



عامة للقانون يسير عليها المجتمع من اجل ادامة بنيته الاساسية التي تخدم الافراد داخل المجتمع لرسم السياسة العامة للعلاقات القائمة بينهم وهذا ما إرادة هايك في فلسفته القانونية .

### مقدمة

على الرغم من أن فريدريش هايك حصل على أكبر قدر من التقدير لعمله في مجال الاقتصاد، إلا أنه كتب العديد من الكتب حول النظرية السياسية والفقه (وكذلك المجالات الفلسفية الأخرى). وقد نوقشت كتاباته حول القانون وفلسفة القانون على نطاق واسع في العقد الماضي أو نحو ذلك، وتمثل مساهمة حاسمة في هذا المجال من الفلسفة. وعلى الرغم من أن درجة هايك لم تكن في الفلسفة، إلا أن كتاباته فلسفية بشكل واضح. بقدر ما يكتب عن القانون بطريقة فلسفية، وي طرح أسئلة تبريرية ومنهجية ومعيارية حول طبيعة وممارسة القانون والأنظمة القانونية، فهو يكتب باعتباره فيلسوفاً للقانون.

في دراسته المكونة من ثلاثة مجلدات، القانون والتشريع والحرية (١٩٧٣، ١٩٧٦، ١٩٧٩)، يميز هايك بشكل رئيسي بين ما يسميه الأطروحة، قانون التشريع، والنوموس، قانون الحرية. فالأول يفرضه صاحب السيادة، فيما تصفه هايك بأنه عملية قسرية من أعلى إلى أسفل؛ أما الأخير فقد تطور، وهو عملية ناشئة تلقائياً (أو من أسفل إلى أعلى). وفي حين تعكس الأطروحة في المقام الأول مصالح صاحب السيادة (أو الطبقة الحاكمة بشكل عام)، فإن النوموس ينشأ من التفاعل البشري - التكرارات العديدة للأشخاص الذين يسعون بشكل أكثر فعالية إلى تنسيق أفعالهم وحل النزاعات سلمياً. (يزعم بعض المؤرخين القانونيين أن هايك يخلط بين القانون العام والقانون العرفي، لكن هذا لا يقوض التمييز بين الأطروحة والنوموس). وكما سنرى، يجادل هايك بأن النوموس هو أمر بالغ الأهمية للنظرية السياسية والاقتصادية الليبرالية. إن تفسير هايك للنظام القانوني مرتبط بشكل لا ينفصم مع اقتصاده وعلمه الاجتماعية بشكل عام فحسب، بل أيضاً مع فلسفته الأساسية ونظريته المعرفية. إن فلسفته الاجتماعية ككل عبارة عن بنية معقدة ترتبط فيها المكونات المختلفة من خلال تقدير دقيق لحدود المعرفة الإنسانية. إنه تفسير معقد لكيفية التغلب على هذه المشكلات من خلال عملية تطويرية لحل المشكلات من قبل الجهات الفاعلة في العملية الاجتماعية والاقتصادية. ويتم بناء مخزون مشترك من المعرفة وتخزينه في الذاكرة الجماعية للمجتمع. لا يمكن لأي قدر من التخطيط من قبل الأفراد، المسلحين فقط بقدراتهم العقلانية، أن يحسن التطور التلقائي لمختلف المؤسسات والممارسات الاجتماعية. ينطبق التطور في العلوم الاجتماعية على النظام القانوني بقدر ما ينطبق على النظام الاقتصادي. يقتصر دور مسؤولي الدولة والمنظمات المركزية بعناية على تصميم تلك





الآليات التي قد تكون مطلوبة، في مناسبات محددة بعناية، لتحقيق أهداف محددة.  
الباحث

### (المبحث الاول)

### الاطار الاصطلاحي والمنهجي

### (المطلب الاول)

### الماهية

### مفهوم الابستمولوجيا

مصطلح "نظرية المعرفة" يأتي من الكلمات اليونانية "إبستم" و "الشعارات". يمكن ترجمة "المعرفية" إلى "المعرفة" أو "الفهم" أو "المعارف"، في حين يمكن ترجمة "الشعارات" إلى "الحساب" أو "الحجة" أو "السبب". وكما أن كل واحدة من هذه الترجمات المختلفة تلتقط بعض جوانب معنى هذه المصطلحات اليونانية، كذلك فإن كل ترجمة تلتقط جانباً مختلفاً من نظرية المعرفة نفسها. على الرغم من أن مصطلح "نظرية المعرفة" لا يزيد عمره عن قرنين من الزمان، إلا أن مجال نظرية المعرفة على الأقل قديم مثل أي مجال في الفلسفة. في أجزاء مختلفة من تاريخها الواسع، جذبت جوانب مختلفة من نظرية المعرفة الانتباه. كانت نظرية المعرفة عند أفلاطون محاولة لفهم ما يجب معرفته، وكيف أن المعرفة (على عكس مجرد الرأي الحقيقي) مفيدة للمعارف. كانت نظرية المعرفة عند لوك محاولة لفهم عمليات الفهم الإنساني، وكانت نظرية المعرفة عند كانط محاولة لفهم شروط إمكانية الفهم الإنساني، وكانت نظرية المعرفة عند راسل محاولة لفهم كيف يمكن تبرير العلم الحديث من خلال اللجوء إلى التجربة الحسية. الكثير من الأعمال الحديثة في نظرية المعرفة الرسمية هي محاولة لفهم كيف أن درجات ثقتنا مقيدة عقلاً بدلاً من أدلتنا، والكثير من الأعمال الحديثة في نظرية المعرفة النسوية هي محاولة لفهم الطرق التي تؤثر بها المصالح على أدلتنا، وتؤثر على قيودنا العقلانية بشكل أكبر. عمومًا. في كل هذه الحالات، تسعى نظرية المعرفة إلى فهم نوع أو آخر من النجاح المعرفي (أو، في المقابل، الفشل المعرفي). يستعرض هذا الإدخال أنواع النجاح المعرفي، وبعض الجهود الأخيرة لفهم بعض تلك الأنواع<sup>(1)</sup>.

مثل المجالات الأخرى في الفلسفة، تبدأ نظرية المعرفة بالطريقة الفلسفية المتمثلة في الشك وطرح الأسئلة. ماذا لو كان كل ما نعتقد أننا نعرفه خاطئ؟ هل يمكننا التأكد من صحة معتقداتنا؟ ماذا يعني حتى أن يكون الاعتقاد صحيحاً؟ يطرح الفلاسفة أسئلة حول طبيعة وإمكانية المعرفة والمفاهيم ذات الصلة ثم يقومون بصياغة الإجابات المحتملة. ولكن بسبب طبيعة البحث



الفلسفي، فإن مجرد تقديم الإجابات ليس كافيًا على الإطلاق. يحاول الفلاسفة أيضًا تحديد المشكلات باستخدام تلك الإجابات، وصياغة الحلول الممكنة لتلك المشكلات، والبحث عن الحجج المضادة. على سبيل المثال، عند التشكيك في إمكانية المعرفة، يتخيل الفلاسفة طرقًا يمكن أن يكون بها العالم بحيث تكون معتقداتنا خاطئة ثم يحاولون تحديد ما إذا كان بإمكاننا استبعاد احتمال أن يكون العالم بهذه الطريقة حقًا. ماذا لو كان هناك شيطان شرير قوي يغذيك بكل تجاربك الواعية، ويجعلك تعتقد أنك تقرأ حاليًا نصًا فلسفيًا بينما في الواقع لا تفعل ذلك؟ كيف يمكنك استبعاد هذا؟ وإذا كنت لا تستطيع استبعاد ذلك، فماذا يقول هذا عن مفهوم المعرفة؟ في الإجابة على الأسئلة المعرفية، يستخدم المنظرون الحجج. يقدم الفلاسفة أيضًا أمثلة مضادة لتقييم النظريات والمواقف. ويستخدم العديد من الفلاسفة البحث لتطبيق الاهتمامات المعرفية على القضايا الحالية ومجالات الدراسة الأخرى. هذه هي الأدوات المستخدمة في التحقيق المعرفي: الحجج، والتحليل المفاهيمي، والأمثلة المضادة، والبحث<sup>(٢)</sup>.

أحد الأسئلة الرئيسية في نظرية المعرفة يتعلق بطبيعة مفاهيم المعرفة والتبرير والحقيقة. تحليل ما تعنيه المفاهيم هو ممارسة التحليل المفاهيمي. الفكرة هي أنه يمكننا الإجابة على أسئلة مثل "ما هي المعرفة؟" و"ما هي الحقيقة؟" وذلك باستخدام فهمنا للمفاهيم ذات الصلة. عند التحقيق في مفهوم ما، يحاول المنظرون تحديد السمات الأساسية للمفهوم، أو شروطه الضرورية. لذلك، عند التحقيق في المعرفة، يعمل المنظرون على تحديد الميزات التي تشترك فيها جميع حالات المعرفة. لكن الباحثين لا يهتمون فقط بعزل الشروط الضرورية لمفاهيم مثل المعرفة؛ إنهم يريدون أيضًا تحديد مجموعة الشروط التي تصل دائمًا إلى المعرفة، عند جمعها معًا، أي شروطها الكافية. يعد التحليل المفاهيمي عنصرًا مهمًا في ممارسة الفلسفة، وخاصة نظرية المعرفة. عند القيام بالتحليل المفاهيمي، يسعى المنظرون بنشاط للتوصل إلى أمثلة مضادة للتعريفات المقترحة. المثال المضاد هو حالة توضح أن العبارة أو التعريف أو الوسيلة معيبة<sup>(٣)</sup>.

### (المطلب الثاني)

### منهج وفلسفة هايك

في عام ١٩٥٠، أصبح (هايك)\* أستاذًا للعلوم الاجتماعية والأخلاقية في جامعة شيكاغو، حيث بقي حتى عام ١٩٦٢. وخلال تلك الفترة عمل على المنهجية، وعلم النفس، والنظرية السياسية. في المنهجية، هاجم هايك "العلموية" - أي التقليد في العلوم الاجتماعية لأساليب العلوم الفيزيائية. وكانت حجته هي أنه نظرًا لأن العلوم الاجتماعية، بما في ذلك





## الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

الاقتصاد، تدرس الأشخاص وليس الأشياء، فإنها لا تستطيع القيام بذلك إلا من خلال الاهتمام بالأهداف الإنسانية. لقد أظهرت المدرسة النمساوية في سبعينيات القرن التاسع عشر أن قيمة السلعة تنبع من قدرتها على تحقيق الأغراض الإنسانية. كان هايك يجادل بأن علماء الاجتماع بشكل عام يجب أن يأخذوا في الاعتبار الأغراض البشرية. أفكاره حول هذا الموضوع موجودة في كتاب الثورة المضادة للعلوم: دراسات في إساءة استخدام العقل. في علم النفس كتب هايك النظام الحسي: تحقيق في أسس علم النفس النظري<sup>(٤)</sup>.

في النظرية السياسية أعطى هايك وجهة نظره حول الدور المناسب للحكومة في كتابه دستور الحرية. إنها في الواقع وجهة نظر أكثر اتساعاً للدور المناسب للحكومة مما يتصوره العديد من زملائه الليبراليين الكلاسيكيين. وناقش مبادئ الحرية وبنى مقترحاته السياسية على تلك المبادئ. على سبيل المثال، لم يكن اعتراضه الرئيسي على الضرائب التصاعديّة أنها تؤدي إلى عدم الكفاءة، بل إنها تنتهك المساواة أمام القانون. وفي ملحق الكتاب، "لماذا لست محافظاً"، ميز هايك بين ليبراليته الكلاسيكية وبين النزعة المحافظة. ومن بين أسباب رفضه للنزعة المحافظة أن المثل الأخلاقية والدينية ليست "أشياء مناسبة للإكراه" وأن النزعة المحافظة معادية للأمية ويميل إلى القومية الحادة.

حظيت حجج هايك السياسية في (الطريق إلى العبودية) باستقبال أكثر إثارة للجدل. يدور الكثير حول ما إذا كان المرء يقرأ هايك على أنه يقوم بالتنبؤ (وفي هذه الحالة لم تحدث تنبؤاته المتعلقة بالديمقراطيات الغربية) أو على أنه يقدم تحذيراً من مخاطر فقدان الحريات الفردية والإصرار على مجموعة من القيم المشتركة في ظل النظام الاشتراكي. أنظمة. (أصر هايك نفسه على أن الهدف الأخير هو قصده). وأخيراً، ضربت حججه بشأن الأوامر التلقائية على وتر حساس بين المهتمين بدراسة الأنظمة التكيفية المعقدة<sup>(٥)</sup>.

كان هذا هو الموقف السياسي الذي تصدى له هايك في كتابه (الطريق إلى العبودية) ومنشورات أخرى. لقد بدأ من فرضية مفادها أن كل فرد في المجتمع المدني يسعى إلى تحقيق مجموعة من القيم الخاصة به. ومع ذلك، فإن العديد من أشكال التخطيط تقترض ضمناً وجود مجموعة مشتركة من القيم؛ وإلا فإنه سيكون من المستحيل التوصل إلى إجماع حول كيفية تخصيص الموارد. يرى هايك أنه بدون مجموعة مشتركة من القيم، فإن المخططين سيفرضون حتماً مجموعة معينة من القيم على المجتمع. وبعبارة أخرى، لا يستطيع المخططون الحكوميون إنجاز مهامهم دون ممارسة سيطرة تتجاوز المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي.

شعر هايك، إذن، أن خصومه فعلوا الأمر بشكل عكسي تمامًا. التخطيط من شأنه أن يمنع الحرية بدلاً من تعزيزها. ولن يُسمح بحرية الاختيار بالاستمرار إلا عندما يتحالف نظام السوق الحرة مع مؤسسات سياسية ديمقراطية. فيحدد دستور الحرية وفي أماكن أخرى، حدد هايك المؤسسات الاجتماعية التي شعر أنها ستحقق هدف الحرية بشكل أكثر فعالية. لقد جادل بأن نظام الأسواق الحرة - في نظام سياسي ديمقراطي، مع مجال خاص للنشاط الفردي الذي يحميه دستور قوي، مع حقوق ملكية محددة ومُنفذة جيدًا، يخضع جميعها لسيادة القانون، حيث القوانين هي مستقبلية، ومطبقة بالتساوي، ومحددة بشكل مجرد، ومستقرة - ستدعم مجموعة المؤسسات التي تسمح للأفراد بالسعي وراء قيمهم الخاصة وتسمح لهم بالاستفادة على أفضل وجه من معارفهم المحلية. في كتابه القانون والتشريع والحرية، قال إن مفهوم "العدالة الاجتماعية" الذي تم الاستناد إليه غالبًا في الدفاع عن سياسات دولة الرفاهية الحديثة كان بلا معنى لأنه ركز على النتائج، بدلاً من الأفعال، علاوة على أن المصالح الخاصة ملزمة التلاعب بمخططات إعادة التوزيع الأخلاقية لإثراء أنفسهم<sup>(١)</sup>.

كثير من الناس يصبحون أكثر تحفظًا مع تقدمهم في السن. أصبح هايك أكثر راديكالية. على الرغم من أنه كان يفضل البنوك المركزية في معظم حياته، إلا أنه بدأ في السبعينيات في الدعوة إلى تجريم النقود. وقال إن الشركات الخاصة التي تصدر عملات متميزة سيكون لديها الحافز للحفاظ على القوة الشرائية لعملتها. يمكن للعملاء الاختيار من بين العملات المنافسة. أما ما إذا كانوا سيعودون إلى معيار الذهب فهو سؤال كان هايك مؤمناً للغاية بالنظام التلقائي بحيث لم يكن من الممكن التنبؤ به. مع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، اعتبر بعض المستشارين الاقتصاديين نظام العملة الذي وضعه هايك بديلاً للعملات ذات السعر الثابت. كان هايك لا يزال ينشر وهو في التاسعة والثمانين من عمره. وقد طرح في كتابه "الغرور القاتل" بعض الأفكار العميقة لتفسير انجذاب المثقفين إلى الاشتراكية ثم دحض الأساس الذي تقوم عليه معتقداتهم<sup>(٢)</sup>.

في تأليف المجموعة النهائية من الحجج ضد الاشتراكية، ميز هايك بين: أوامر عفوية "وأوامر مبنية". لقد أكد أن العديد من المؤسسات الاجتماعية - من بينها اللغة، والمال، والقانون العام، والقانون الأخلاقي، والتجارة - هي أمثلة على الأوامر التلقائية. تنشأ هذه الأوامر نتيجة لفعل الإنسان، وتأتي نتيجة سعي الأفراد إلى تحقيق أهداف، ولكنها ليست نتاج تصميم بشري، لأنه لم يقصد أحد أن تنشأ. إنهم يبقون على قيد الحياة لأنهم يمنحون فوائد للمجتمعات التي تمارسهم. ادعى هايك أنه بسبب "تحيزاتهم العلمية"، فإن أولئك الذين أطلق عليهم اسم "البنائيين





## الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

العقلانيين" لم يدركوا أن المؤسسات يمكن (وفي الواقع تفعل ذلك) أن تنشأ بشكل عفوي ولم يفهموا كيف يمكن لهذه المؤسسات أن تفيد المجتمع. وبالمقارنة، فإن "الأنظمة المبنية" غالباً ما تحتوي على عيوب لأن محاولات المخططين لإعادة تصميم أو إنشاء أو تخطيط المؤسسات الاجتماعية غالباً ما تؤدي إلى عواقب غير مقصودة أو غير متوقعة أو سلبية. ربط هايك مناقشته للأنظمة التلقائية برؤاه السابقة حول المعرفة مع الادعاء بأن الأنظمة المتكونة تلقائياً غالباً ما تكون قادرة على التكيف بسهولة أكبر في البيئات التي تتميز بالتغير السريع وعدم اليقين على نطاق واسع بسبب تشتت المعرفة. تفتقر الطلبات المنشأة إلى مثل هذه القدرة على التكيف<sup>(٨)</sup>. لقد أثبتت الحجج الاقتصادية التي ساقها هايك فيما يتعلق بقدرة الاشتراكية على البقاء أنها ذات دلالة واضحة. وبحلول مطلع القرن الحادي والعشرين، كان هناك عدد قليل من المدافعين عن التخطيط المركزي بين الاقتصاديين، وحتى أنصار اشتراكية السوق أصبحوا يدمجون اعتبارات المعرفة والمعلومات وبنية الحوافز التي حددها هايك عندما يحاولون تصميم أنظمة جديدة.

### (المبحث الثاني)

#### فلسفة القانون والابستمولوجيا الهايكية عند هايك

تبحث نظرية المعرفة في مبادئ المعرفة الانسانية وطبيعتها ومصدرها وقيمتها وحدودها وفي الصلة بين الذات المدركة والموضوع المدرك ، كما تناقش الافكار المتعلقة بأشكال ومناهج المعرفة والحقيقة ووسائل بلوغها<sup>(٩)</sup> .

ويطلق لفظ المعرفة عند المحدثين على معنيين : الاول : الفعل العقلي الذي يتم به ادراك الظواهر الموضوعية اي عملية الادراك الثاني : الفعل العقلي الذي يتم به حصول صورة الشيء في الذهن اي حاصل عملية الادراك. اما الابستمولوجيا تعني المعرفة او العلم والنظرية والدراسة اي "نظرية العلم" او "نظرية المعرفة العلمية" التي تهتم بالدراسة النقدية لمبادئ العلوم المختلفة وفروضها ونتائجها وتهدف تحديد اصلها المنطقي وقيمتها الموضوعية<sup>(١٠)</sup>.

وبصدد هذا الاختلاف بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة يمكن التمييز بين موقفين :

**الموقف الاول :** هو الذي يساوي في الاستخدام بين مصطلح الابستمولوجيا ومصطلح نظرية المعرفة ويرى ان علاقة الابستمولوجيا بنظرية المعرفة يمكن ان تحدد مبدئياً بالعلاقة نفسها الموجودة بين النوع والجنس لان الابستمولوجيا تقف عند البحث في صورة خاصة من المعرفة هي المعرفة العلمية بينما تبحث نظرية المعرفة في مبادئ المعرفة بصفة عامة .



## الإبستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

**الموقف الثاني :** هو الذي يفرق بين الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة وبحول جنس المعرفة كله الى نوع واحد فقط هو المعرفة العلمية ويرفض كل ما عداها من معارف<sup>(١١)</sup> . وقد اصبح الاستخدام الانجليزي الذي لا يكاد يفرق بين المصطلحين هو الاكثر شيوعاً خاصة وان قدراً كبيراً من موضوعات نظرية المعرفة حالياً يتسم بالطابع العلمي .

يرى الباحث ان آراء هايك وتصوراته القانونية ليست في حقيقتها دراسات في القانون بمقدار ما هي دراسات عن القانون أي أنها ما يمكن لنا ان نسميه بما وراء القانون او ما بعد القانون من هنا يهتم هايك اهتماماً خاصاً بإبراز الفارق بين قواعد القانون عموماً وبين تلك القواعد القانونية التي ينطوي عليها قانون معين .

ان الاساس في فلسفة فردريك هايك يتلخص في وجهتها الأبستمولوجية اذا كان هايك دون ادنى شك احد اهم المفكرين السياسيين والاقتصاديين واكثرهم موضوعاً للسجال في هذا العصر فان ذلك بالطبع بسبب جذوره الإبستمولوجية . هذه الجذور هي ما يرفعه اعلى من كثير من المفكرين . نفس الشيء نقوله عن هايك فيلسوف القانون كما يرينا ذلك عمله الرئيسي من ثلاثة اجزاء : (قانون ، تشريع ، وحرية) . ان فلسفة القانون متوافقة مع ما يسميه (المجتمع الكبير) عبر اتباع مسار بوير نرغب اذاً في التحليل والتفكر حول كيف يخدم المعيار الإبستمولوجي هايك في فلسفة القانون . كما نود التعبير عن شكوكنا العميق إزاء هذا النمط الهايكي في فلسفة القانون . من خلال النظرية الأبستمولوجية عند هايك يمكننا فصل القانون باعتباره "قواعد للسلوك العادل" عن الأنواع الأخرى من المؤسسات الاجتماعية في نظريته . ويرتكز هذا الفصل على فصل معرفي أوسع بين الظواهر "البسيطة" و"المعقدة" في نظرية المعرفة عند هايك، وهو ما ينعكس في تمييزه بين "التنظيم" و"النظام العفوي" . "وبما أن الأخير فقط يمثل "ظاهرة معقدة"، فهذا يعني أن نظام قواعد السلوك الخاصة فوق العقلانية فقط هو الذي يمكن أن يوفر لفاعل اجتماعي مقيد معرفياً القدرة على التصرف بفعالية في مثل هذا الهيكل الاجتماعي المعقد وغير القابل للمعرفة عقلانياً . ويقال إن هذه القدرة "التقنية" للقانون العادل فوق العقلاني هي وحدها التي يمكن اعتبارها الأساس الحقيقي لنظرية هايك في القانون . لا يمكن لنظرية هايك عن الحرية، ولا نظريته عن السوق أن تلقي الضوء على مساهمة هايك الأكثر أهمية وأصالة في مجال النظرية القانونية . إن نظرية المعرفة عند هايك هي التي يمكن اعتبارها الأساس النهائي لمفهومه للشعب<sup>(١٢)</sup> .

تجدد الإشارة منذ الان الى ان هايك بوضعه جانباً الجانب السياسي في القانون لصالح مفهوم نسلي و (اتيقي)\* تقليدي هو يخرب كل افق ديمقراطي للقانون . فحيث المفهوم الديمقراطي يجعل



من الافراد خالقي حقوقهم وقواعدهم القانونية ومؤسساتهم ، يأتيها هايك بموقف مناقض يجعل من الافراد فاعلين ولكن بلعبة قائمة مسبقاً ومؤطرة بأنيقا نيوليبرالية يحددها التقليد<sup>(١٣)</sup>.

يجدر قول كلمتين عن العلاقة بين هايك والقانون خاصة بما يخص الموقف الشائع الذي لا يرى في هايك سوى صورة الاقتصادي ، احد الاقتصاديين اللامعين في عصرنا . ان اعمال هايك في الاقتصاد الوطني والسياسي او المالي والتي قرأت ونوقشت فرضت نفسها على العالم الفكري بفضل اتساعها وعمقها عرف الاخصائيون هايك الاقتصادي بفعل أعماله الضخمة ولكنه عرف أيضاً بكونه فيلسوف قانون انتمى الى مفهوم اتيني وليبرالي للقانون وقد ربط هذا المفهوم بالواقع القانوني كما تكشف لنا ابستمولوجية بإدماج مفهومه الاتيني للقانون ضمن عقيدته الفلسفية .

فقواعد القانون لا تتعلق بتنظيم حالات معينة وبيان الحكم الواجب التطبيق على كل حالة من هذه الحالات ولكنها تتعلق ببيان ما ينبغي ان تكون عليه القواعد القانونية وبعبارة اخرى فان قواعد القانون تتولى تنظيم وضبط القانون في حين يقوم القانون بتنظيم وضبط المجتمع ويلاحظ ان هذه التفرقة التي يقيها هايك بين قواعد القانون بوجه عام والقواعد القانونية التي قد ينطوي عليها تشريع معين ليست تفرقة نظرية خالصة اذ ان لها في الواقع اهمية عملية كبرى تتضح مثلاً في النظر الى القرارات التي قد تتخذها حكومة معينة<sup>(١٤)</sup> .

يجب التشديد على الطريقة التي يتبعها هايك في استخدام كتاباته كي ينمي مفهومه الاتيني للقانون وفلسفته في القانون في تبلورها الاتيني ترسم غالباً كنتيجة لتفكراته السياسية والاقتصادية يعتقد هايك ان فلسفة القانون تستطيع بصورة عامة ان تشكل الحجة الاقوى حجة القانون ما يسمح له بإعطاء قناعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الثقل الضروري في السجال الدائر يجب ان نعرف ان فلسفة القانون في فكر هايك ليست ثانوية بل هي الانطلاقة الاساسية ونقطة الوصول للإلتزام (نيو ليبرالي وتقليدي)<sup>(١٥)</sup> .

بتشديدنا على المعيار الابستمولوجي في فلسفة القانون عند هايك نود خاصة تجنب "الافاقية الايديولوجية" التي غالباً ما ألصقت بفكر هايك بعضهم يعتبره النبي المنتظر وآخرون يرون فيه العدو الذي يجب الاجهاز عليه ، والحال انه يجب الاشارة الى ان التعمق الابستمولوجي يؤدي بهايك الى السيرورة الأنطولوجية للقانون بعد تناوله القانون كمعطى تاريخياً وثقافياً هايك يفترض اننا لا نستطيع الا اتخاذ موقف اتيني حياله (حيال القانون) .

يحاول هايك ادخال القانون كمعطيات بالتمائل مع المفهوم الاقتصادي تتجسد هذه المعطيات بعد ذلك بقواعد تنسيق وعمل فوق الافراد يتوصل هايك الى نتيجة أننا نعيش في ظل قواعد قانونية لا نعرف لا سبب وجودها واصلها ولا حتى اذا كانت موجودة . ان الهدف من المعيار

## الإبستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

الأبستمولوجي لهايك هو ادخال المقدمات الانطولوجية التي تؤسس القانون بما هو قانون صحيح<sup>(١٦)</sup> .

ان الخوف من الافراط في الاستناد الى العقل يشكل اساس الإبستمولوجيا الهايكية يتوجس هايك من ان تهدم العجرفة وجنون العظمة الركائز الثقافية والاقتصادية والقانون للمجتمع الحر . اذا نظرنا الى هذه المفاهيم من هذه الزاوية فأنها تبدو مناقضة تماماً للعقلانية وبالموازاة هايك يناقض مواقف الاخلاقيين من امثال (ماندويل ، وادام سميث ، وادموند برك) . ان المعيار الاساسي لدى هايك هو العقلانية الفردية هي غير قادرة على معرفة الكل بالتأكيد يستخدم هايك هذا التأكيد كما تفعل ذلك المدرسة النمساوية الاقتصادية لكي يدخل لا حقاً فكرة العقلانية المحدودة والمقيدة التي يمكن تسميتها ب "التطورية" تجدر الاشارة في اي حال الى ان التخلي عن الاستناد الى اي عقلانية راشدة يترافق هنا مع وجهتين :

اولاً : عدم الثقة ورفض معن للعقلانية المعاصرة التي تستند الى الفرد والعقل الفردي هذا المعيار العقلاني هو ما يميز العصرية والذي يؤدي الى الصياغة الروسية والكانطية للتشريع الذاتي للفرد .

يرفض هايك هذا المعيار المعاصر الذي يزعم ان وحده "عقل الانسان يجعله قادراً على بناء المجتمع" ان معياراً كهذا يمثل بالنسبة لهايك عجرفة الانسان واحتقاره للتقليد والعرف والتاريخ بصورة عامة ينتج عن هذا احتقار تقليدي من هايك للحدثة القانونية.

**الوجه الثانية :** هي ان هايك يستبعد العقلانية الراشدة بالمعنى الكانطي لصالح عقل تطوري يعمل فوق البشر وخارج ارادتهم بنظر هايك يمكن للعقلانية الفردية ان تعمل وان تضبط فقط في داخل النتائج السليمة للتطور هكذا فان الانسان غير قادر على فهم العلاقة بين اعماله ومعارفه المحدودة وبين المجتمع بما هي استمرارية نتائج الانسان بحسب هايك ما ان نفهم ان العقل لا يمكنه ان يمثل "نقطة ثابتة" تبعاً لا فكار غاليلي لان العقل يتطور مع المجتمع فان على هذا الاخير ان يتنازل لصالح هذا التطور بالذات<sup>(١٧)</sup> .

قبل ان نرى عن قرب الحلول البديلة للعقلانية الفردية في فكر هايك تجدر الاشارة الى ان الرفض القاطع عند هايك لعقلانية المعاصرين يعين الوجهة التي تتخذها فلسفة القانون الهايكية . هايك يبين لنا ان عقل الانسان ليس عقل انسان مستقل بل انسان يسعى ليصبح معلماً صحيحاً هذه الصحة الخلاص التي يمانئها بالطور الثقافي اي بالتقليد فلسفة القانون لدى هايك تتدرج هكذا في التقليد "البوركي" وهو هكذا يقر بأنه لا يضيف على ما أتى به برك الا ما ينقصه أي نظرية ممنهجة .





## الإبستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

بعد هذا الرفض لعقلانية المعاصرين يحاول هايك ادخال بديل نمط العقلانية التطورية التي يمكن ان تربط مع نقيض العصرية ونعني التقليد اذا رجعنا الى العبارات والاسلوب نلاحظ ان هايك يدخل مفهومه في العقلانية التطورية بما هو خيار بين هرطقة من ناحية ومفهوم نقي جداً للعقلانية من ناحية ثانية . بالمختصر ان مفهوم العقلانية التطورية بما يخص القانون كما الاقتصاد تكمن في ان الامكانية الوحيدة للخروج من اطار حدود الدماغ الفردي هي في اسناد الى هذه القوى ما فوق الشخصية والتنظيمية الذاتية التي تخلقها الانظمة العفوية هكذا فانه يفترض بهذه القوى ان تحتل المكان الذي بقي شاغراً بعد انسحاب عقل الانسان (١٨) .

لفهم التطورية القانونية لهايك يبدو لنا ضرورياً عرض اهداف هذا الفكر لنذكر بداية انه يفرض الخضوع للقواعد والمبادئ او القيم بما هي قوى ما فوق شخصية تستنتج من التطور التاريخي بما يخص القانون هذا يعني انه يوجد قانون مسبق اساسه التقليد وهو فوق الناس ويحكمهم دون استشارتهم . يتناول هايك القانون والمبادئ والقواعد كما لو خلقت بقوة فريزية ملازمة لتطور المجتمعات الانسانية انها النتيجة العفوية لسيرورة من المحاولات والاطغاء التي تخلق نظاماً رمزياً حيث كل فرد يعرف كيف يتصرف للتوصل الى بعض المفاعيل الاجتماعية المرغوب بها والفعالة (١٩) .

ان نظرية التطور لدى هايك تتجسد في نظرية حول "المجرد والتجرد" هذه الصفة الاخيرة تلازم التطور النسلي الذي لا تكشف عنه في المستوى المادي كمضمون بل هي تقترض افتراضاً بشكل مجرد لا يمكن لدماغ الانساني ان يمسك به لأنه يعمل خارج اطار ارادته نستطيع بقدرتنا الفكرية معرفة ان هذه الاشكال المجردة هي موجودة دون ان نفهمها كلياً ودون ان نمسك بها عقلياً كما يقول ذلك "سوف يعتبر التجرد كقاعدة قدرة الانسان على التحرك افضل ما يكون في عالم لا يعرفه الا جزئياً تماماً كما يتأقلم مع جهله لغالبية الوقائع الخاصة في محيطه"

تتجسد نظرية هايك في احترام القاعدة المنتقلة ثقافياً فمن ناحية التطور هو نتيجة اعتماد الواقعة الثقافية ومن ناحية ثانية هو يجسد المطلب الواضح لوضعه قيد التطبيق وبهذا الهدف نذكر بالتعريف الهايكي لعبارة قاعدة "القاعدة تعني ببساطة هذا الاندفاع او الاستعداد للعمل او للامتناع عن العمل بشكل من الاشكال والذي يتجسد في ما نسميه ممارسة او عرف" من هنا هذا المعنى الاخر للقاعدة أحد محددتي العمل لنشدد الان على ضرورة اتباع القاعدة المنتقلة (بالتقليد) لا حقاك الحق وثم لنستخدمها كحاجز ضد المغالاة وكوسيلة لتطوير مجتمعنا ووضعنا الشخصي (٢٠) .





ذلك انه يكفي لوصف مثل هذه القرارات بانها قرارات مشروعة اذا كانت مطابقة تماماً للتشريعات التي صدرت وفقاً لها في حين ان هذه التشريعات ذاتها قد تكون مخالفة لقواعد القانون اي انها مخالفة لتلك القواعد التي تحدد ما ينبغي ان تكون عليه القوانين . ان هايك يجعل الخصائص في ثلاثة ملامح اساسية هي التعميم ، والتوكيد ، والمساواة فالقاعدة القانونية ينبغي اولاً ان تكون قاعدة عامة بمعنى انها لا تشير الى تفاصيل بعينها وانما يتحدد مجال انطباقها بتحقيق مجموعة من الشروط المجردة التي لا ترتبط بأشخاص او اشياء محددة بالذات وهذه السمة تذكرنا بما كان ينادي به روسو من ان القوانين تتصرف الى جوهر الموضوع والى الشكل المجرد للوقائع ولا تتصرف قط الى اشخاص او افعال محددة بذاتها (٢١) .

بداية الانسان يعيش تبعاً لقواعد ويستخدم القواعد للعيش وهذا التأكيد هو الذي يسمح لهايك ادخال مفهوم العدالة الذي ان هو الا اتباع القواعد المعطاة والمنقلة ثقافياً واجتماعياً بالتأكيد هذا المفهوم يلتقي بأحد التحديدات الأرسطية للعدالة ونعني العدالة التبديلية بحيث ان احدى القواعد المنقلة ثقافياً بحسب هايك هي قاعدة نقل الاموال بما هي الصيغة المثالية لما هو عادل لكنه يتناقض تماماً مع مفهوم آخر عند ارسطو هو مفهوم العدالة التوزيعية هو يؤكد ان هذا الشكل من الحرية لا يمكن ان يستند الى اي قاعدة اصلية هكذا لا يبقى امام هايك الا مفهوم العدالة المرتبطة بالقواعد الاصلية للسوق .

ان اتباع القواعد الاصلية يمثل كابحاً امام النزعات الأدمية اي الجشع والجهل والرغبة في العظمة عندما يترك الانسان وحده يصبح عرضة سهلة لشغفه الخاص لمشاعره لضيق تفكيره او لقمة مستساغة في أيدي العقلانيين والثوريين والمواريين ففي فلسفة هايك اتباع القواعد يحرر الانسان من النزعات الأدمية ويحميه ضمن هكذا انتصار أنيقاً سليمة وقابلة للانتقال (٢٢) .

من الناحية القانونية البحتة، فإن هذا التقدير لعدم اليقين والجهل الذي يميز جميع أعمالنا يدفع هايك نحو الفهم الكامل لعمليات القانون العام لتنسيق تصرفات الوكلاء اللامركزيين الذين نادراً ما يكون لديهم معرفة بالأحداث للتخطيط للمستقبل . بطريقة دون مساعدة . وكما أن المخطط الاقتصادي المركزي لا يمكنه أبداً أن يكون لديه معرفة بالأسعار والتكاليف اللازمة لتوليد الاقتصاد الأمثل دون مساعدة السوق (٢٣) .

قد ندخل ببعض التفاصيل حول المشروع الهايكي مشددين على ناحيتين من فكره نشير بداية الى ان هايك يؤسس فكره على خطاب تأسيسي للقانون يطمح هايك الى معرفة ما هو القانون بمعنى الحقيقة في الواقع يؤسس هايك القانون على نسلية تتحكم بالإنسان . ويمكن القول ان هايك يدخل مسألة القانون في اصولية وهي عبارة جديدة تستند الى خطاب التأسيس كل هذا التوسع



## الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

الابستمولوجي يعظم من قيمة القانون العرفي للقانونيين وبصورة اكثر دقة انه يرفع من الشأن الابستمولوجي للقانون الانكلوسكسوني . العدو بنظر هايك هو التشريعية المركزية لنشر ايضاً الى ان هذه الاصولية تفيد ايضاً لإبعاد الانسان من عملية تأسيس القانون ولكن بهذه الطريقة اولاً: يجدر رصد ما يلي بحذفه حق الانسان اولا يحذف هايك الانسان من الحق في الواقع هايك لا يبني الا على مؤسسات وممارسات ثقافية واقتصادية وقانونية تتجاوز مسالة الفرد والذات . لقد شددت تطويرته كما راينا ذلك على واقعة ان التركيز على الفرد كما تفعل ذلك الاجتماعية الدارونية هو خطأ ابستمولوجي<sup>(٢٤)</sup> .

ان التحكم بالقانون ابستمولوجياً هذا المفهوم النسلي للقانون سوف يطبقه هايك على مبتكري (عاملي) القانون يريد هايك ان يفرض عليهم المكان والدور وحدود العمل يحاول هايك ان يضمن تماسكاً بين القانون كمعطى وما يمكن ان يشكل افادة للناس . العاملون الثلاثة الرئيسيون بحسب هايك هم (القانوني ، المشرع ، القاضي) .

### اولاً : دور القانوني

يمكن التأكيد أن القانوني يمثل حجر الزاوية في المنظومة الهايكية هو الاقرب من المعطيات القانونية وهو الذي عملياً يجرب القانون بين المتخصصين مع أنموذج قانون القانونيين الذي يكرره هايك دون ملل يدفع بالقانونيين الى الجهة الامامية .

يرى هايك قبل اي شيء ان القانوني هو حارس النظام العفوي للقانون والملزم بمقاومة النداءات العقلانية ان تحليل هايك هو دقيق جداً ومرغب للقانونيين كأن لسان حاله يقول ان الدور الرئيسي في البحث عن العدالة يمنح للقانونيين مهمة متفوقة في مجال التطور السياسي مهمة السهر على بقاء التطور السياسي في داخل القواعد الاصلية والقواعد العرفية للعدالة على القانوني بحسب هايك ان يعتبر نفسه اداة غير واعية حلقة في سلسلة من الاحداث التي لا يرى انها تشكل كلاً<sup>(٢٥)</sup> .

إن تفسير هايك للنظام القانوني مرتبط بشكل لا ينفصم مع اقتصاده وعلومه الاجتماعية بشكل عام فحسب، بل أيضاً مع فلسفته الأساسية ونظريته المعرفية. إن فلسفته الاجتماعية ككل عبارة عن بنية معقدة ترتبط فيها المكونات المختلفة من خلال تقدير دقيق لحدود المعرفة الإنسانية. إنه تفسير معقد لكيفية التغلب على هذه المشكلات من خلال عملية تطويرية لحل المشكلات من قبل الجهات الفاعلة في العملية الاجتماعية والاقتصادية. يتم بناء مخزون مشترك من المعرفة وتخزينه في المجموعة ذاكرة المجتمع. لا يمكن لأي قدر من التخطيط من قبل الأفراد المسلحين فقط بقدراتهم العقلانية، أن يحسن التطور التلقائي لمختلف المؤسسات والممارسات الاجتماعية.

ينطبق التطور في العلوم الاجتماعية على النظام القانوني بقدر ما ينطبق على النظام الاقتصادي. يقتصر دور مسؤولي الدولة والمنظمات المركزية بعناية على تصميم تلك الآليات التي قد تكون مطلوبة، في مناسبات محددة بعناية، للتنسيق السلس للأنشطة البشرية. وفي هذا النهج هناك تشابه واضح بين الآلية العفوية للسوق، في قدرته على ضبط الخطط<sup>(٢٦)</sup>.

ويرى هايك ان القوانين في غالبيتها ذات طبيعة سلبية وينبغي ان تكون كذلك كلما امكن ذلك ان القوانين تنهانا عن افعال معينة ينبغي ان نتجنبها وليست مهمتها ان تقرر لنا ما نفعله صحيح ان هناك استثناءات على ذلك تتمثل في القوانين الضريبية مثلاً لكن الاتجاه العام للقوانين ينبغي ان يتجه الى تحديد دائرة عدم الفعل ولا ينبغي له ان يتجه الى تحديد دائرة الفعل المحدد فاذا ما اتجه اليها فان هذا هو الاستثناء الذي لا يجوز التوسع فيه<sup>(٢٧)</sup>.

وبالتالي فان الدور السياسي للقانونيين يحدد لدى هايك على الشكل التالي : يمكن للمهنة القانونية بمجملها ان تقضي على نية المشرع ليس احتقاراً للقانون بل لان تقنية القانونيين تجعلهم يمنحون الافضلية لما لا يزال يشكل الجزء المهيمن في القانون وان يدخلوا عنصراً خارجياً بحيث تجري مؤالفته مع المجموع . بالتأكيد يمكن فعل ذلك بعناصر خارجية اي بقوانين صنعها اصداقاء العدالة وكما يشير الى ذلك هايك القوانين التي يصنعها اعداء العدالة يمكن ان تؤدي الى تجزئة العدالة ويجب محاربتها بعنف . ان القانونيون هم حراس النظام العفوي للقانون هم يصارعون ضد كل محاولة لإنجاز قانون انطلاقاً من مقدمات اخرى حتى ولو كانت ديمقراطية في الواقع اذا كان هايك يعين القانونيين كحراس للقانون فذلك لإبعاد اي محاولة دخول من الخارج لعناصر اخرى يطلب بالتالي ان يعتبر القانونيون انفسهم كمرتبطين بالوصف النسلي للقانون الذي صاغه هو<sup>(٢٨)</sup>.

### ثانياً : دور المشرع السياسي

المشرع هو الواقف مقابل القانوني حيث القانوني يجسد الكفاءة والحدس بما يخص متطلبات القانون يسير المشرع ضائعاً بين الزوارب السياسية المفذكة وهو بالتالي اكثر عرض لسماع اغنيات النداءات البنائية اقام هايك التمييز بين ما يسميه "التشريع القانوني" الذي يؤيده تماماً والتشريع السياسي الذي يؤيد جزءاً منه ولا يؤيد الجزء الآخر .

هكذا يبرز هايك كمدافع عنيف عن كل التشريع القانوني وهذا الاخير يقتصر على القانون المدني وبخاصة على المجالات المنبثقة عن وصفه لنظام عفوي للقانون ونعني قانون الموجبات والعقود التبادلات الاقتصادية . ان التشريعات القانونية بحسب هايك يجب تصدر من اجل ضمان الاستقرار ومن اجل استباقية نافعة جداً للعاملين في القانون شريطة ان يكون هذا التشريع





## الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

قد تم على قاعدة النظام العفوي يقول لنا هايك انه يجب علينا ان نعتبر ان وحدة ما تم صدوره حسب الاصول له قوة القانون (٢٩) .

ومن هذه الخصائص كذلك ان القواعد القانونية وهي تكفل نطاقاً معيناً من الحماية لكل فرد فهي ينبغي ان تكفل في الوقت ذاته مصلحة المجتمع ككل في النمو والتقدم التلقائي ويترتب على هذه الخاصة خاصة اخرى تتمثل في ان قواعد القانون لا ينبغي ان تتجه بأية حال من الاحوال الى تحقيق نمط معين من العدل التوزيعي فلا ينبغي ان يتدخل المشرع بحيث يضع مثلاً حدوداً عليا للثروات يخطر على الافراد تجاوزها (٣٠) .

اما بما يخص التشريع السياسي فان الصورة اكثر تلبداً عند هايك بصورة عامة يمكن القول انه يعتبر ان تشريعاً كهذا يكون مشروعاً اذا كان يصوغ اوامر للخير العام ويكون غير شرعي اذا كان يزعم الحل محل النظام العفوي او اذا كان يزعم تغيير المفهوم القائم للعدالة .

التشريع السياسي المشروع لا ينشئ أي مشكلة لدى هايك هو يرى فيه تجاوزاً لغويّاً في وقت من الاوقات رأى البشر ضرورة اعطاء قوة رمزية لأوامرهم عبر القانون كي تحظى هذه الاوامر بفعالية اكبر وكي يكون لهم الخضوع المباشر ولا يرى هايك اي داع للانفعال اذ ان اللواء في الجيش الذي يسمي اوامره قانوناً فان هذا لا يمنع ان قيم هذه الاوامر تستند الى البنية الاجتماعية والاهداف المتبعة تنتج عن هذا مشروعية اكيده حتى ولو انها تدعو الى رصد ثمة التباس مشروعية اكيده في اصدار اوامر قوانين لتنظيم ادارة الاعمال المشتركة .

المحور الثاني من هذا التشريع هو الذي يطرح مشكلة يزعم هايك ان التشريع السياسي ما ان يبدا بشكل او بأخر بضرب او الغاء او ادارة النظام العفوي للقانون يصبح غير مشروع وهذه اللامشروعية هي ذات شقين من ناحية هي لا مشروعية غير عقلانية انها لا مشروعية حيث يرى هايك ان الحكومة تفرط بالأموال ترهن التطور الاقتصادي تخفض الثراء والعيش الرغيد للشعب كي تلحق ببعض الهلوسات البنائية بالنسبة لهايك الاقتصادي هذا الامر كان يحصل في اجزاء عديدة من التنظيم التشريعي في النشاط الاقتصادي بعد الحرب الثانية يحاول هايك تقديم النصح للحكومة كي تتخذ القرارات الحسنة .

ان التنسيق السلس لأنشطة البشرية. في هذا النهج، هناك تشابه واضح بين الآلية العفوية للسوق، في قدرتها على تعديل خطط وأغراض الجهات الفاعلة الفردية لمتطلبات النظام والتنسيق الشامل، والتطور التدريجي لتلك القواعد اللامركزية التي تمكين الجهات الفاعلة من التعامل مع حالة عدم اليقين الجوهرية في العالم الاجتماعي والاقتصادي. يقتصر دور القانون التشريعي والموجه نحو الهدف على تلك المجالات القليلة التي يوجد فيها اتفاق اجتماعي مشترك والتي



## الإبستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

تثبت فيها القوى العفوية أنها غير كافية. من الناحية القانونية البحتة، فإن هذا التقدير لعدم اليقين والجهل الذي يميز جميع أعمالنا يدفع هايك نحو الفهم الكامل لعمليات القانون العام لتنسيق تصرفات الوكلاء اللامركزيين الذين نادراً ما يكون لديهم معرفة بالأحداث للتخطيط للمستقبل. بطريقة دون مساعدة. مثلما لا يمكن للمخطط الاقتصادي المركزي أن يكون لديه معرفة بالأسعار والتكاليف اللازمة لتوليد الاقتصاد الأمثل دون مساعدة السوق<sup>(٣١)</sup>.

**البعد الثاني** لهذه اللامشروعية يمثل الضياع الكامل للولاء ما ان يتصدى المشرع او الحكومة لدعامة النظام العفوي للقانون يتخرب بحسب هايك الولاء الذي يؤسس السلطة التشريعية هذا الكسر للولاء يصوب خاصة على الشيوعية والاشتراكية الجذرية التي تتصدى للملكية الخاصة وللعمل الحر . الا ان هايك لا يعطينا ابداً المعايير الصحيحة والاهداف لمعرفة كيف ومتى تحصل القطيعة هو يقول من هو العدو ويتوقف هنا ويكشف لنا ان كل الامور تقوم في نظريته المتعلقة بالولاء لدولة يبني هايك هذا الولاء على مستوى الاخلاص ازاء النظام العفوي للقانون<sup>(٣٢)</sup>.

يقتصر دور مسؤولي الدولة والمنظمات المركزية بعناية على تصميم تلك الآليات التي قد تكون مطلوبة، في مناسبات محددة بعناية، للتنسيق السلس للأنشطة البشرية. في هذا النهج، هناك تشابه واضح بين الآلية العفوية للسوق، في قدرتها على تعديل خطط وأغراض الجهات الفاعلة الفردية لمتطلبات النظام والتنسيق الشامل، والتطور التدريجي لتلك القواعد اللامركزية التي تمكين الجهات الفاعلة من التعامل مع حالة عدم اليقين الجوهرية في العالم الاجتماعي والاقتصادي. يقتصر دور القانون التشريعي والموجه نحو الهدف على تلك المجالات القليلة التي يوجد فيها اتفاق اجتماعي مشترك والتي تثبت فيها القوى العفوية أنها غير كافية<sup>(٣٣)</sup>.

هكذا يبدو اختصاص المشرع محدوداً بحسب هايك وما يحد منه قبل اي شيء آخر هي واقعة ان القوانين كي تستأهل هذه التسمية يجب ان تحترم النظام العفوي وبالتالي حدود الاهداف والميزات العامة لنوع القانون كما يجب ان تحترم الحرية التشريعية للمضمون بحسب هايك لا يطلب من المشرع ان يقول ما هو عادل انها صلاحية التطور بعد خضوعه لهذا الواقع يمكن المشرع ان يتلقى حرية اكمال هذه العدالة الاصلية . طالما تتميز قراراته بهذه المميزات يكون المشرع حراً بما يخص المضامين الخاصة لما يقرره وهكذا يكون سيداً. ثم يضاف هذا التهديد ولكن الولاء الذي تتأسس عليه هذه السيادة يرتبط بمدى استجابة المشرع لما يطلب منه وما ان لا يفعل حتى يضيع الولاء .



لا يشكل هذا الامر فقط دعوة الى الوعي الشخصي والى حق مقاومة الظلم كما تعلمنا اياها مختلفة نظريات القانون الطبيعي بل يشكل قبل اي شيء تجذيراً عميقاً ووضع المشرع احتمالاً خارج القانون . عند هايك لا علاقة للتشريع بالديمقراطية او بالرهانات الديمقراطية يجب على التشريع والمشرع ان يعكسا بشكل او بآخر متطلبات النظام العفوي مع امكانية عزلهما لعدم فائدتهما (٣٤) .

### ثالثاً : دور القاضي

في فلسفة القانون لهايك القاضي ايضاً يمتلك دوراً مهماً هو يحتل المكان ذا المسافة الواحدة من المشرع ومن العامل في القانون في آن . يلجأ هايك ايضاً وأيضاً الى صورة القاضي الانكلوسكسوني لوصف هذا الدور انه خادم النظام القائم وتقع عليه مسؤولية الابقاء عليه وتحسين سير عمله . بالمختصر مهمة القاضي لها إطار واحد هو النظام العفوي اما معنى هذه القاعدة الايديولوجية .

**الناحية الاولى** من هذه القاعدة تتعلق بالقاضي بما هو مؤسس خاصة بالنظام العفوي يعتبر هايك ان القضاة هم سابقون للمنظومة الدولانية انهم الى هذا الحد او ذلك انبثاق نسلي مباشر للتشكيلة الثقافية للنظام العفوي بهذا المعنى يجسد القاضي بنظر هايك الشخصي المدعو للتدخل لتصحيح الاختلالات الحاصلة في هذا النظام الاصلي يتدخل القاضي ليضمن ان النظام العفوي محترم حتى في غياب قواعد تشريعية يعتبر هايك ان صورة القاضي المنبثق من النظام العفوي يمثل ما يجب ان يكون القاضي فعلاً تغدو هكذا مسألة استقلالية القضاة او السلطة القضائية مسألة ثانوية امام تجذر نسلي في النظام العفوي (٣٥) .

فيرى هايك ان من سمات القوانين وهي المساواة فتتمثل في ضرورة تطبيق ما تقضي به القوانين على جميع افراد المجتمع سواء بما في ذلك الحكام ومع هذا فان هذه السمة لا تتنافى مع القول بضرورة التمييز في احكام القوانين طبقاً لوجود خصائص معينة فيمن يتجه اليهم خطابها كان يكون هؤلاء من الاحداث تحت سن معينة او ان يكونوا من النساء ان هذا النوع من التمييز لا يمكن اعتباره نوعاً من التفلسف او الاخلاق بمبدأ الحياد والمساواة طالما انه يراعي ظروفها بعينها وطالما انه لا يتجه الى محاباة البعض طبقاً لقوتهم او لسطوتهم (٣٦) .

ان اهمية رؤية القاضي مرتبطاً قبل كل شيء بنظام عفوي تنعكس في القاضي مفسر التشريع يمكن للمفكر هايك هنا ان يجد النظام العفوي في اصل جملة من المبادئ الجوهرية للقانون فوق التشريع وتستخدم لإعطاء معنى لهذا التشريع اذ انه كما يفسر ذلك هايك سواء تصرف كقاضي او كواضع نص تشريعي فان اطار المفاهيم العامة التي يجب ان يدخل قراره ضمنها هو



مفروض عليه ومهمته هي تطبيق هذه المبادئ العامة للقانون لا لنقاشها يستتبع هذا ان مهمة القاضي هي جعل المنظومة اكثر تماسكاً مع وبفعل المبادئ العامة للقانون التي يمكن لهايك الآن رؤيتها كنسخ غير كامل عن قواعد العدالة الاصلية المنبثقة من العلاقة النسبية والتي هي بدورها منبثقة من مفهوم النظام العفوي بمعنى اخر ان عرف القانون الذي يضعه القضاة يمثل الداخل النسبي لتفسير كل تشريع كما سبق (لادموند برك) ان دافع عن هذا الموقف (٣٧).

فالسمة الثانية من سمات القوانين فهي التوكيد بمعنى ان الاحكام التي تتطوي عليها القوانين احكام مؤكدة وهو الامر الذي يترتب عليه ان يكون في وسع اي شخص ان يتنبأ سلفاً وبقدر معين من الثقة بالحكم الواجب التطبيق بالنسبة لواقعة بعينها وصحيح ان التنبؤ القاطع بأحكام المحاكم في جميع الحالات هو امر صعب التحقيق من الناحية العملية ، الا ان هذا لا يحول دون القول بان القاعدة القانونية السليمة تتيح دائماً قدرأ كبيراً من التأكد حول طبيعة الحكم المتوقع صدوره في واقعة معينة معلومة (٣٨).

يستتبع هذا ان على القاضي ان يعاقب القرارات السياسية والتشريعية للسلطة التنفيذية او التشريعية وهذه الرقابة تذهب لدى هايك ابعد من مجرد فهم تراتبي او هرمي للقانون مستخدماً الدستور في منطقتي تفوقه اذ انه مرة اخرى مفهوم النظام العفوي الذي يجب ان يخدم الرقابة . في الواقع خارج اطار الدفاع عن النظام العفوي "ليس للقاضي اي مكان" يعتبر هايك ان القاضي مرتبط نسبياً بمهمة تقع فوق كل مشاكل المجتمع بنظره مهمة القاضي ليس لها معنى الا ضمن نظام عفوي ومجرد للنشاطات كما ينتجها السوق (٣٩) .

يجب ان نشير الى ان هدف هايك كان ضمان استقلالية القضاء حتى لو انه يؤكد العكس لكن المشكلة تكمن في كيفية تصور مهمة القاضي ان النتيجة التي يوصلنا اليها هايك هي ان لدى القاضي جدول اعمال مخفي يتجاوز التحاليل المنطقية والحجج المقدمة . يتوصل هايك الى تحرير القاضي من الاكراهات الاصولية (اصول المحاكمات) المرتبطة بسيرورة بناء القانون لصالح مهمة مخفية تخدم الايديولوجيا النيوليبرالية (للنظام العفوي) قاضي هايك ليس اعمى كي لا يرى الا الحجج والاسباب المقدمة امامه بل له عين ثالثة ايديولوجية هذه المرة تسمح له رؤية القانون المنبثق من النظام العفوي (٤٠) .

واخيراً فانه لا يمكن اعتبار اية قاعدة قانونية معينة واحدة من المبادئ العامة للسلوك العادل بالنظر اليها وحدها وبشكل مستقل عن النسق التشريعي القائم بأكمله اذ لا بد ان تتأزر سائر القواعد القانونية المتسمة بالخصائص السابقة حتى تكون فيما بينها مبادئ عامة للسلوك العادل (٤١) .

### النتائج

- ١- يرى هايك من خلال فلسفته في ما يتعلق بالقانون انه يجب ان يعتمد على معيار محدد او نموذج او اتباع الاعراف التي تعتبر وتمثل محصلة كل الاشكال الممكنة في القانون من خلال اتباع مجموعة من القواعد القانونية التي تنتقل عند تمازج الثقافات اي المنتقلة ثقافياً .
- ٢- يؤكد هايك انه يجب على العقلانية الفردية ان تقف في مكان محدود ضمن التطور الثقافي للإنسانية عندما تكون غير قادرة على معرفة النظام الاجتماعي وهذا ما تطرق اليه هايك في اطروحته .
- ٣- أن المعرفة التي يمتلكها الأفراد في المجتمعات الحديثة هي معرفة ناقصة وغير كاملة ولهذا يرى هايك انه من خلال النقص والتشتت في تلك المعارف تظهر لنا حقائق اساسية تنطلق منها تلك العلوم الاجتماعية .
- ٤- يرى هايك في فلسفته ان هناك أنطولوجيا للقانون من خلال نسلية تطويرية للإنسان ليست لغوية ولا تاريخية ولا سوسيولوجية ولا يمكن التوصل اليها بالطرق العقلانية لأنها فوق مستوى عقول البشر ولكن لا يمكن رفض العقل كلياً ولهذا نلاحظ هناك توسع معززاً فكرياً لعدد كبير من المعطيات المفترضة والمنبثقة من تحليله لتلك النسلية .
- ٥- من خلال تحليلنا لفلسفة القانون عند هايك وجدنا هناك نظام اعتمده هايك يؤدي الى بناء ايديولوجي باعتباره موضوع خضوع ايديولوجي والذي يسميه بالنظام العفوي.
- ٦- يرى هايك عندما يتبع الانسان القواعد الاساسية للمجتمعات السليمة سوف يجد العقل والمنطق كون الانسان خاضع لجملة من القواعد الاصلية والاساسية من اجل سعادته ولهذا لا يمكن للإنسان ان يخطأ خطيئة اخلاقية اذا شاء بل تكون خطيئة نوعية .
- ٧- يؤكد هايك على ما يسميه بالقاعدة الأنطولوجية والأثيقية للقانون ويرى انه لا يمكن الوصول اليها الا من خلال آلة أو وسيلة هي الديمقراطية من خلال اعتماده على عملية تجذير القانون في أنطولوجيا وهذا بدوره يجذره في ميتافيزيقيا الحقوق الذاتية.
- ٨- يتوصل هايك الى استخدام القانون خارج اطار الرهانات الديمقراطية وخاصة خارج اطار تقدير سليم لما نستطيع نحن جميعاً نيله عقلاً كمشركين خاصين في السيرورة الديمقراطية بما انه ليس بمستطاع هذه السيرورة ان تقيم ايجاباً المفهوم الانطولوجي الاتيقي لهايك فإن الهايكين يحكمون على انفسهم بالوقوع في فخ كبت سياسي عنيف او اقله باتخاذ موقف ضد ثوري دائم ازاء كل ديمقراطية وازاء النتائج نفسها للسيرورة الديمقراطية .

٩- من أجل بناء قانون ديمقراطي يجب استخدام العقل استخداماً عاماً لكل الناس وهذا ما تتطلبه الديمقراطية من أجل بناء مشروعها لنيل متطلبات الحداثة القانونية أي من خلال الاستخدام العام المعمم للعقل كما نتصورها .

الهوامش

- <sup>1</sup> - "Episteme . "Oxford English Dictionary rd ed.). Oxford University Press. 2014.p.21.
- <sup>2</sup> - Borchert, Donald M., ed "Epistemology". Encyclopedia of Philosophy. Vol. 3. Macmillan Oxford University .press . (1967). P54 .
- <sup>3</sup> - "Episteme . "Oxford English Dictionary rd ed.). Oxford University . ibid .op . cit .p26 .
- \* - ولد فريدريش هايك في فيينا عام ١٨٩٩م في عائلة غارقة في الحياة الأكاديمية والبحث العلمي .عمل كخبير إحصائي في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣١، وأصبح محاضراً في الاقتصاد في جامعة فيينا في عام ١٩٢٩م ، ثم انتقل إلى جامعة لندن في عام ١٩٣١م ، وجامعة شيكاغو في عام ١٩٥٠م ، وجامعة فرايبورغ في عام ١٩٦٢م ، وتقاعد في عام ١٩٦٢م . استمر في الكتابة حتى الثمانينيات، وتوفي عام ١٩٩٢م .
- <sup>4</sup> - Bruce Caldwell, *Hayek's Challenge: An Intellectual Biography of F.A. Hayek* (Chicago: University of Chicago Press, 2004), p. 168.
- <sup>5</sup> - Hayek, F.A.. *Law, Legislation and Liberty, Volume 3: The Political Order of a Free People*. University of Chicago Press. 1981.p44 .
- <sup>6</sup> - Tebble, Adam James). "Hayek and social justice: a critique". *Critical Review of International Social and Political Philosophy*. Press. 2009. P.72 .
- <sup>7</sup> - Bruce Caldwell, *Hayek's Challenge: An Intellectual Biography of F.A. Hayek* .ibid .op.cit p. 176 .
- <sup>8</sup> - Adam Martin, *Hayek, Mises, and the Methodology of Social Sciences, a Liberty Classic on Hayek's Fortunes of Liberalism* at Econlib, 2019.p77.

<sup>٩</sup> - انظر : المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص٢٠٣ ، وانظر : الموسوعة الفلسفية المختصرة : نقلها من الانجليزية : فؤاد كامل - جلال العشري - عبد الرشيد صادق ، دار القلم ، بيروت ، (د.ت) ، ص٤٧٥-٤٧٦ .

<sup>١٠</sup> - السكري ، د. عادل : نظرية المعرفة من سماء الفلسفة الى ارض المدرسة ، تقديم : د. حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص٢٧-٢٨

<sup>١١</sup> - انظر : بلانشيه ، روبرير : نظرية المعرفة العلمية (الإبستمولوجيا) ترجمة : د. حسن عبد الحميد ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٦م ، ص٤٥-٤٦ ، وانظر : وقيدي ، د. محمد : ما هي الإبستمولوجيا ، مكتبة المعارف ، الرباط ، ط٢ ، ١٩٨٧م ، ص١١-٢٤ .

<sup>١٢</sup> - Student : Raab Ruslan Supervisor: Vladimir A Chetvemin: Faculty of: Educational History, Theory and Philosophy of Law Year of Graduation: 2019. .p33.

\* - تمثل الإتيقا بالجهد النظري المبذول لبلورة المبادئ التي تنظم علاقتنا مع الآخرين ، في الوقت الذي تحتفظ فيه الأخلاق بمهمتها التاريخية البدئية وهي وضع المبادئ موضع التطبيق والممارسة .

<sup>١٣</sup> - ملكفيك ، بجان : نصوص في فلسفة القانون ، تعريب : جورج سعد ، دار النشر : دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص٨٨





## الابستمولوجيا عند هايك دراسة تحليلية في فلسفة القانون

- ١٤ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة : د. نزار عبد الله ، مكتبة الاسرة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٩٦م ، ص ٥٤ .
- ١٥ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٨٨-٨٩ .
- ١٦ - المصدر نفسه ، ص ٨٩-٩٠ .
- ١٧ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٩٠-٩١ .
- ١٨ - المصدر نفسه ، ص ٩٢-٩٣ .
- ١٩ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .
- ٢٠ - المصدر نفسه ، ص ٩٥-٩٦ .
- ٢١ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص ٥٤-٥٥ .
- ٢٢ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .
- 23 - Norman Barry Professor of Social and Political Theory, University of Buckingham, England Hayek-1960, Volume 9, numéro 2/3, Juin/Septembre 1999, pp 3 71-385
- ٢٤ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٩٧-٩٨ .
- ٢٥ - المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- 26 - Norman Barry Professor of Social and Political Theory, University of Buckingham, England Hayek-1960, Volume .ibid .op .cit .p386 .
- ٢٧ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .
- ٢٨ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٩٩-١٠٠ .
- ٢٩ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .
- ٣٠ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص ٥٥-٥٦ .
- 31 - Student: Raab Ruslan Supervisor: Vladimir A Chetvemin: Faculty of: Educational History, Theory and Philosophy of Law (Master) Law .ibid Op.cit .p43
- ٣٢ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠١-١٠٢ .
- 33 - Norman Barry Professor of Social and Political Theory, University of Buckingham, England Hayek-, ibid Op.cit , p 3 88.
- ٣٤ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠٢-١٠٣ .
- ٣٥ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠٣-١٠٤ .
- ٣٦ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .
- ٣٧ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠٤-١٠٥ .
- ٣٨ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .
- ٣٩ - ملكفيك ، بجانن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠٤-١٠٥ .
- ٤٠ - المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .
- ٤١ - كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .
- قائمة المصادر والمراجع**
- ١- السكري ، د. عادل : نظرية المعرفة من سماء الفلسفة الى ارض المدرسة ، تقديم : د. حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- ٢- بلانشيه ، روبير : نظرية المعرفة العلمية (الابستمولوجيا) ترجمة : د. حسن عبد الحميد ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٦م .

- ٣- كرسبني : انطوني دي ، مينوج : كينيث : اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة : د. نزار عبد الله ، مكتبة الاسرة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ م .
- ٤- ملكفيك ، بجانر : نصوص في فلسفة القانون ، تعريب : جورج سعد ، دار النشر : دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان ، ٢٠٠٥ .
- ٥- المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ٦- الموسوعة الفلسفية المختصرة : نقلها من الانجليزية : فؤاد كامل - جلال العشري - عبد الرشيد صادق ، دار القلم ، بيروت ، (د.ت) .
- ٧- وقيدي ، د. محمد : ما هي الإبستمولوجيا ، مكتبة المعارف ، الرباط ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .

#### List of sources and references

- 1- Diabetes, Dr. Adel: The theory of knowledge from the heavens of philosophy to the school grounds, presented by: Dr. Hamed Ammar, Egyptian Lebanese House, Cairo, 1999.
- 2- Blanchet, Robert: The Theory of Scientific Knowledge (Epistemology), translated by: Dr. Hassan Abdel Hamid, Kuwait University Press, 1986 AD.
- 3- Crespenny: Anthony D., Minogue: Kenneth: Media of Contemporary Political Philosophy, translated by: Dr. Nassar Abdullah, Family Library, Egyptian General Book Authority Press, Alexandria, 1996 AD.
- 4- Melkvik, Bajarn: Texts on the Philosophy of Law, Arabization: George Saad, Publishing House: Dar Al-Najwa and the Philosophy of Law Association (Law and Society), Lebanon, 2005.
- 5- The Philosophical Dictionary of the Arabic Language Academy, Cairo, 1979 AD.
- 6- The Brief Philosophical Encyclopedia: Translated from English: Fouad Kamel - Jalal Al-Ashry - Abdel Rashid Sadiq, Dar Al-Qalam, Beirut, (ed.).
- 7- Waqidi, Dr. Muhammad: What is epistemology, Ma'arif Library, Rabat, 2nd edition, 1987 AD.

#### قائمة المصادر الأجنبية

- 1-Adam Martin, Hayek, Mises, and the Methodology of Social Sciences, a Liberty Classic on Hayek's Fortunes of Liberalism at Econlib, 2019.
- 2-Borchert, Donald M., ed "Epistemology". Encyclopedia of Philosophy. Vol. 3. Macmillan Oxford University .press . 1967.
- 3- Bruce Caldwell, Hayek's Challenge: An Intellectual Biography of F.A. Hayek (Chicago: University of Chicago Press, 2004).
- 4-Episteme". Oxford English Dictionary rd ed.). Oxford University Press. 2014.
- 5-Hayek, F.A.. Law, Legislation and Liberty, Volume 3: The Political Order of a Free People. University of Chicago Press. 1981 .
- 6-Norman Barry Professor of Social and Political Theory, University of Buckingham, England Hayek-1960, Volume 9, numéro 2/3, Juin/Septembre 1999.
- 7-Student : Raab Ruslan Supervisor: Vladimir A Chetvemin:Faculity of: Educational History, Theory and Philosophy of Law Year of Graduation: 2019.
- 8- Tebble, Adam James). "Hayek and social justice: a critique". Critical Review of International Social and Political Philosophy. Press. 2009.

